دور الكفاءات العراقية في بناء الدولة المدنية

سميرة حسن عطية

الجامعة المستنصرية / مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

Department of Civil Society and Human Rights
Al-Mustansiriyah Center for Arab and International Studies

The role of Iraqi competencies
in building a civilian state

Proff. Samira Hassan Attia

المقدمة

تمثل الكفاءات التي تشغل حيزا وسطا على سلم التدرج الاجتماعي الجزء الاكثر إنتاجا معرفيا، وتمثل كذلك مرتكزا لبقية شرائح المجتمع، ويعول عليها كثيرا في قيادة أي تغيير جذري. وفي المجتمعات المتأخرة أو النامية اصبحت الكفاءات قدوة ووسيطا ومؤشرا في أية عمليات تحديث أو تنمية وذلك من خلال قياس مدى تماسك وفاعلية وحيوية هذه الطبقة وحجم الدور الذي تلعبه في المجتمع.

لقد اصبحت المجتمعات العربية والمجتمع العراقي احدها حقلا للتجارب المؤلمة بفعل انتهاج نظريات سياسية قائمة على قواعد ومفاهيم مستوردة من الغرب تارة ومن الشرق تارة اخرى، جميعها غريبة على واقع وثقافات مجتمعاتنا وخصوصياتها. فكانت هذه النظريات وتطبيقاتها المشوهة سببا في تخلف المجتمع واثارة النعرات المناطقية والدينية ومبررا للحكم المستبد المطلق الذي يعاقب بقسوة من لا يؤمن بنظريانه المستوردة. إن طبيعة طبقة الكفاءات ورجاحتها الفكرية جعلها متغيرة تنكمش تارة وتتسع تارة أخرى وفقا للحراك الاجتماعي الصاعد أو الهابط بين الطبقات الاقل وعيا في المجتمع، ونتيجة لذلك دفعت شريحة الكفاءات الثمن الاغلى في محاولات تصحيح مسار المجتمع ورفض الافكار المستوردة سواءا الشرقية منها او الغربية وتحتفظ الذاكرة المجتمعية باسماء مشرفة من المثقفين الذي قضوا في السجون وعلى ايدي الجلادين على مدى عمر الدولة العراقية المعاصرة.

وفي ظل الاضطراب السياسي الذي تعيشه المجتمعات العربية عموما والمجتمع العراقي على الخصوص في السنوات الاخيرة، والهزات العنيفة التي تضربها، تبرز اهمية دراسة دور الكفاءات في مقاومة الانحدار والقوالب المستوردة التي لا تتماشى مع روح المجتمع وفي بناء الدولة المدنية التي تتماشى مع تاريخ وثقافة المجتمع العراقي من جهة ومع التطور الذي تشهده انظمة الحكم المتطورة في العالم حيث تكون السلطات كلها بيد الشعب.

الكلمات المفتاحية: الكفاءات العراقية ـ الدولة المدنية

Introduction

The competencies that occupy a middle ground on the social stair are the most knowledge-producing part, as well as, the basis for the rest of society. At the same time, they are the leaders of any radical change. In

developing societies, competencies have become the intermedient and indicators of any modernization processes by measuring the effectiveness of this part of society, and the size of its role in whole society.

Arab and Iraqi societies have become fields of painful experiences by adopting political theories which imported from West and East at other times, alien to the realities and cultures of our societies. These theories have caused the backwardness of society, and rising up of regional and religious strife. It created the absolute governments, which severely punishe those who do not believe in the imported theory. The nature of competencies and its intellectual thinking made it shrinking and expanding among the less aware classes in society, from time to time, according to the rising or falling of social movement, As a result of its rule, competencies class paid the most expensive price in attempts to correct the society and reject imported ideas. The community memory preserves the honorable names of intellectuals who have died in prisons and by executioners throughout the life of the contemporary Iraqi state.

In the political turmoil of Iraqi and Arab societies in general in recent years, so, the mportance of studying the role of competencies is increased. Especially the resistance of regression and imported stereotypes which are not in line with the spirit of society, as well as, building a civil state to fit with history and culture of Iraqi society

Keywords: Iraqi Competencies - Civil State

المبحث الاول

مشكلة البحث

تشكل الكفاءات البشرية اليوم اهم الثروات التي تمتلكها الدولة والتي تحقق النجاحات على كل الاصعدة السياسية والتنظيمية والاقتصادية اذا ما تم توظيفها بالشكل اللائق والمناسب. ان تقييد الدور الذي تلعبة الكفاءات في المجتمع العراقي يشكل اهم التحديات التي تواجه الدولة والتي سببت في بروز قيادات ارتجالية غير فاعلة ولا تمتلك العمق العلمي والتخصص المطلوبين في ادارة مؤسسات الدولة مما كان سببا مباشرا في تذبذب برامج عمل الحكومات ووزاراتها ومؤسساتها تماشيا مع اهواء ورغبات ذوي القرار فيها.

وعلى ضوء ما ورد اعلاه يمكن حصر مشكلة البحث في السؤال التالي:

ماهو دور الكفاءات العراقية في بناء الدولة العراقية؟

اهداف البحث

يهدف البحث الى الكشف عن مدى مساهمة الكفاءات العراقية في بناء الدولة المدنية واقتراح الاليات التي تسمح للكفاءات في اداء رسالتها والنهوض بواقع الدولة بما ينسجم مع المجتمع وثرواته وتاريخه وموقع العراق الجغرافي المتميز.

اهمية الدراسة

تكمن اهمية دراسة هذا الموضوع من اهمية الكفاءات على ضوء ما تمتلكه من امكانيات وتخصصات علمية لادارة مؤسسات الدولة والنهوض بواقع المجتمع وتقديم الخدمات للمواطنين. كما تاتي اهمية الدراسة ايضا من

تردي واقع الدولة وتسليم زمام مؤسساتها للاقل كفاءة وتخصصا مما ادى الى تردي الانتاج والخدمات والتعليم وكل اوجه نشاطات المجتمع.

تعريف المصلحات

تعرف الكفاءات بانها مجموعة المعارف النظرية والتطبيقية والمهارات والخبرات المتراكمة للاشخاص الحاصلين عليها، وتعرف الكفاءة بانها التوليفة المكونة من مجموعة

- مهارات كامنة
- مهارات عقلانية
- مهارات ادراكية
- مهارات التصرف داخل محيط محدد
- الجودة والاستعداد
- المؤهلات الفردية الخاصة

المعارف والخبرات والتجارب والتاهيل والمواهب المحصلة مع الزمن بالنسبة للفرد او المنظمة، وهي مكونة من عدة عناصر وكما موضحة بالشكل رقم (١) ومدرجة ادناه:

- معارف عامة وخاصة
- مهارات عملية بمعنى القدرة على انجاز المهام

ومن خلال هذا التعريف يمكن الوصول الى مصادر الكفاءات في الشكل التالي (Jean, 2003):

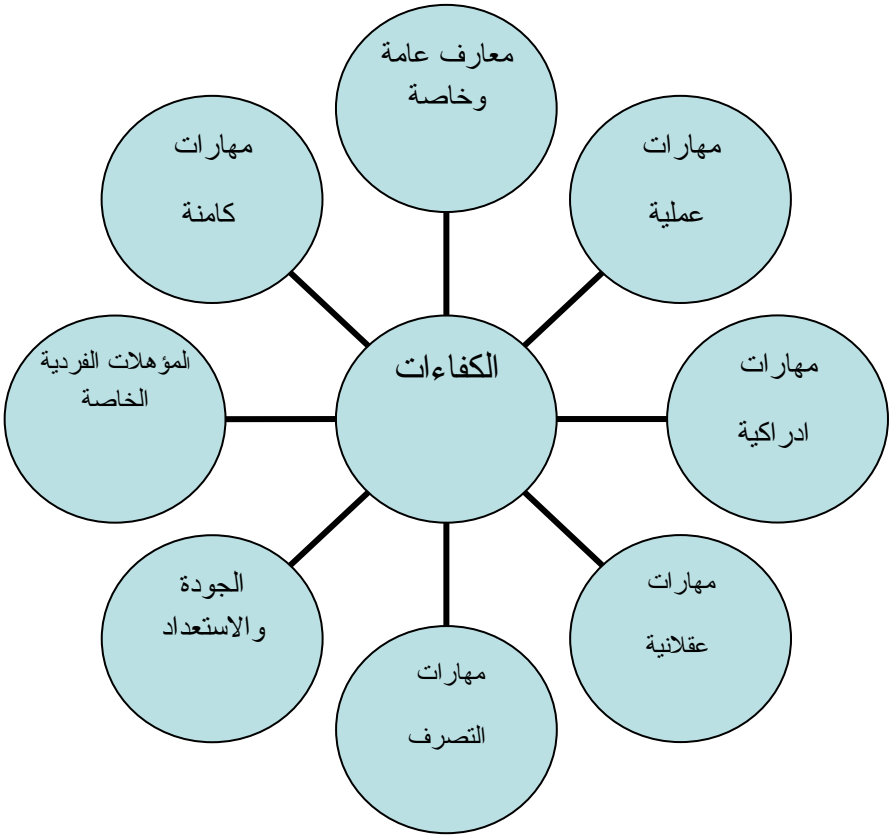

الشكل (١): مصادر الكفاءات

المبحث الثاني

اصبحت الكفاءات عاملاً مهماً وثروة حقيقية ومصدراً لقوة المحتمع في هيكله المعقد فهو المفكر والمثقف والحاصل على المؤهل العالي الذي يجعله قادرا على صنع التفوق في بناء الدولة

المدنية من خلال الابداع الذي تستخدمه الكفاءات في تحقيق اهدافها والمحافظة عليهاو القابلة للتغيير بغية القيام بهمات محددة (حمدي،٢٠٠٤).

انواع الكفاءات:

تتعدد الكفاءات بتعدد حاجات الدولة، وتستمد استمراريتها من مستوى تطور الدولة التي تتواجد فيها وهناك عدة انواع من الكفاءات وهي:

- الكفاء النوعية: وهي الكفاءة التي تستمد من ارتبطها بمجال معين أو مهاري محدد، حيث ان كل اختصاص يحتاج إلى كفاءة خاصة مرتبطة بنوع العمل الموكل اليهم.
- ـ الكفاءة المتدة وهي تمتد في مجال تطبيقها وتوظيفها داخل سياقات جديدة، ومختلفة عن المجال الاصلي، كلما كانت درجة امتداد هذة الكفاءة كبيرة (حمدي،٢٠٠٤).
- الكفاءات الاستراتيجية بالنسبة ل Hamel وParahalad وهي توليفة من المهارات والتكنولوجيات التي تساهم بطريقة تفسيرية في القيمة المضافة للمنتج النهائي (يركاني صبرينة، ٢٠١٥).

ابعاد الكفاءة

- البعد المعرفي: التي يهتم بجميع المعارف المكتسبة وتتميز بالتنوع وعدم حصرها في تخصص الوظيفة المشغولة،
- بعد المعرفة الابداعية: وهي المعرفة التي تتميز بالقدرة على انتاج الافكار الابداعية نتيجة التدريب على التفكير الابداعي،ان تحويل المعرفة الابداعية إلى نشاط يعد مؤشراً للكفاءة
- البعد السلوكي: يحتاج التواصل الجيد إلى سلوكيات ايجابية كالمبادرة الفعالة والتأقلم السريع مع مختلف التطورات تسمح له بالتواصل مع الاخري نفي علاقات تفاعلية تكسبه المرقنه والجدية في العمل.
- البعد الادراكي: ان الخبرات المتراكمة والممارسات الإيجابية في العمل التي تسمح بسرعة التأقلم مع مختلف المستجدات التي تساعد في التحكم الجيد في أدوات وطرائق حل المشكلات.
- بعد القدرات: وهي امكانية التحكم اكثر من غيره لتنفيذ المهام المسنده للفرد.
- بعد الموهبة: وهم اللذين يمتلكون مواهب في مجال نشاطهم التي تجعلهم يحققون مستوى كفاءة عالي جداً.

خصائص الكفاءة:

هناك العديد من الخصائص التي تتمتع بها الكفاءة وهي:(يركاني صبرينة، ٢٠١٥).

- الكفاءات ذات غاية: لتحقيق هدف معين أو تنفيذ نشاط معين من خلال توظيف معارف محتلفة ذات كفاءة عالية.
- كفاءة ذات مفهوم مجرد لا يمكن رؤيتها ولكن يمكن رؤية انشطتها وممارساتها ونتائجها والوسائل المستعملة في ذلك.
- كفاءة تتم صياغتها بطريقة ديناميكية بتفاعل عناصرها في حلقة من المعارف المختلفة.
- كفاءة مكتسبة من خلال التدريب الموجه
- كفاءة ليست اصولا بالمعنى التقليدي كبراءات الاختراع.
- الكفاءات والمهارات تتقادم وتتراجع وتضمحل اذا لم يتم اضهارها واصقالها بالمعلومات الحديثة وبشكل مستمر
- كفاءة متميزة صعبة التقليد والمحاكاة،
- كفاءة تساهم في تحقيق قيمة مضافة يتلمسها الاخرون بنتائجها
- كفاءة تفتح افاق جديدة في الخدمات المقدمة للاخرين بسبب المرونة العالية في استخدام واستثمار الموارد المتاحة لها (يركاني صبرينة، ٢٠١٥).

الكفاءات ثروة اممية لا تعرف الحدود

من المعلوم ان الكفاءات العلمية والثقافية والطاقات الابداعية تمتلك تاثيرا كبيرا في مجالات الادب والفنون والعلوم الانسانية وفي تقدم وتطور المجتمعات. فالفارق الحضاري بين الدول المتحضرة والدول النامية التي ماتزال تعاني التخلف وحالة الفوضى، يكمن في اختلاف اساليب التعامل مع الكفاءات والمبدعين. ففي الوقت الذي تعمل فيه الدول المتقدمة على استقطاب الكفاءات والعقول والحفاظ عليها بشتى الوسائل ووضع القوانين

والتشريعات التي تشجع الكفاءات للعمل والاستقرار، لا تولي البلدان النامية الاهتمام والرعاية لكفاءات ابناءها وتدفع سياساتها وقوانينها العقول للعزلة او الهجرة، بعد أن تحملت ميزانياتها مبالغ كبيرة في تأهيليهم واعدادهم.

ان سياسات الانظمة الشمولية وسيطرة الايديولوجيات الحزبية والعصبية (القومية والدينية والعشائرية) على الواقع السياسي وتفشي الظواهر الاجتماعية السلبية كالمحسوبية والمنسوبية والفساد المالي والاداري تساهم بشكل مباشر في التضييق على الكفاءات والعقول والمبدعين من خلال الاهمال وتكميم الافواه وتسليط الجهلة عليهم.

لقد شرعت الكثير من الدول المتقدمة بتخصيص مبالغ ضخمة لاستقطاب العقول من العلماء والمفكرين وأصحاب الخبرات في مجمل المجالات العلمية والاقتصادية والثقافية والفنية، ودأبت على انشاء مراكز للبحوث والدراسات والاهتمام بتطوير الجامعات والمؤسسات العلمية المختلفة التي تجذب مئات الالاف من الطلاب من مختلف بقاع العالم للدراسة فيها لتأهيليهم ومن ثم تقديم التسهيلات لهم لتشجيعهم على البقاء للاستفادة من قدراتهم وكفاءاتهم. ونتيجة لذلك فان ١٩٠ جامعة أمريكية تعتبر من بين افضل ٥٠٠ جامعة في العالم بينما لاتوجد بينها جامعة واحدة من بين حوالي ٢٠٠ جامعة عربية (صلاح كرميان، ٢٠٠٩). وقد اطلق الانكليز مصطلح هجرة الادمغة بعد ان قام الكثير من كفاءاتها بالهجرة الى امريكا بفعل اغراءات الاستقرار لافي اميركا والافق الواسع للعمل والعطاء.

ان العوامل الرئيسة التي تدفع أصحاب الكفاءات الى الهجرة هي :

- العامل السياسي: ويتمثل في غياب الديموقراطية وتسلط الاحزاب السياسية والطائفية، التي لاتراعي حقوق الانسان، وانما تهتم بالولاءات الحزبية وليس بالقدرات والكفاءات الفردية.
- العامل النفسي: نتيجة لحالة الاحباط بسبب غياب العدالة الاجتماعية وتفشي الفساد والتهميش واليأس من توفر الفرص لتحقيق الذات.
- العامل الاقتصادي: ويتمثل بصعوبة ضمان المعيشة والاستقرار، بالمقارنة بالدول التي تضمن لهم العيش بأمان وتقدم المحفزات المادية المغرية.

مفهوم الكفاءات العراقية

من الواضح إن مفهوم وحدود وطبيعة طبقة ما يمكن تسميتهم بالكفاءات العراقية قد تباين كثيرا في تفسيرات المؤلفين المعنيين بدراسات المجتمع العراقي والمجتمعات الشرقية عموما. فبعضهم يرى ان الثورة العلمية والتكنولوجية كونت نظام شامل سمته الأساسية التقدم العلمي والتطور التطبيقي والتكنولوجي، وبذلك اصبح العلم نفسه قوة إنتاجية مباشرة.

فالكفاءات يسميها البعض بالطبقة المتوسطة في المجتمع، التي يحد سقفها العلوي القلة الحاكمة التي تمتلك السلطة والثروة، في حين تستند قاعدتها على طبقة العمال والفلاحين والكسبة وبقية الشرائح المعدمة في قاع المجتمع. وبذلك فان هذه الطبقة تمثل صمام أمان تماسك ووحدة المجتمع، وهي أشبه بمحطة تتقاطع فيها الشرائح المتهاوية من الطبقات العليا أو الشرائح الصاعدة من قاعدة المجتمع (خالد المعيني، ٢٠١٢).

والطبقة المتوسطة حسب المعيني تمتاز بالخصائص التالية:

- العمل كمرشح (مصفاة) لتجسير الفجوة القائمة ما بين القلة الحاكمة ومابين الشعوب، ومثل هذه الفجوة لا يمكن سدها إلا بالطبقة المتوسطة التي تتيح أكبر قدر من المشاركة الجماهيرية بعد عقلنة مطاليب هذه الجماهير وإضافة مستوى عالي من النضج والوعي عليها.
- الانحياز إلى الجماهير الفقيرة من حيث التصاقها بهم وتفهم أوضاع ومعاناة الشرائح الفقيرة والمعدومة.
- خاصية التأثير والانجاز وقدرتها على الإفصاح عن حاجات المجتمع بأكبر قدر من الوعي بسبب امتلاكها الوعي والتاثير.
- عدم الاستقرارية حيث نشات في المجتمعات المتقدمة من رحم التطورات الاقتصادية وتمكنت من الإمساك بزمام القوة وفرض وتغيير الأنظمة السياسية والقوانين التي تمثل مصالحها. أما في المجتمعات النامية فإن تطور هذه الطبقة كان نتاج للسلطة التي أمسك العسكر بها ولم تكن نتاج طبيعي وتراكمي لتطور المجتمع ، لذلك فإنها أصيبت منذ البداية بتشوهات الهوية ووضوح الرؤيا حيث تشكلت هذه الطبقة في وقت مبكر من شقين الأول هو ضباط الجيش الذين قاموا بثورات وانقلابات في معظم هذه البلدان بما يمكن أن نطلق

عليه بالموجة الأولى للاستقلال السياسي وتحول هؤلاء العسكريون إلى طبقة حاكمة استأثرت بالسلطة، والثاني كان مدنيا وتألف من الكوادر الفنية الهندسية والطبية والصناعيين وبقية صنوف المثقفين.

- العقلانية والواقعية بسبب حصانتها المتأتية من مستوى دخلها المتوسط، ووعيها المتقدم بكونها عناصر واقعية متعقلة بعيدة عن التأثيرات العاطفية والأفكار الديماغوجية مقارنة بشرائح المجتمع الأخرى.
- الديناميكية والحيوية بامتلاكها فضاءا حيا وواسعا وأفكار متنوعة في المجتمع مما يكسبها حيوية وفعالية، إبتداءا بالايدولوجيا الإسلامية والأفكار الماركسية والايدولوجيا القومية والأفكار الليبرالية وغيرها من هذه الرؤى والتصورات.
- التسامح وعدم التعصب حيث لا يمكن للضابط أو الطبيب أو المهندس اوالفنان أن يكون طائفيا أو عنصريا.
- القوة الذاتية التي تمتلكها هذه الطبقة، فإذا كانت القوة في المجتمع تستند إلى الثروة وملكية الأراضي والقوة المنظمة التي تمثلها مؤسسات الضبط، كالبرلمان والحكومة والجيش والشرطة، فإن عناصر القوة الذاتية لدى الطبقة المتوسطة تمتاز بالاستمرارية والثبات كونها غير مستمدة من السلطة وقراراتها بقدر ما هي مؤهلات نابعة من تحصيل عناصر هذه الطبقة لمكانتها بجهودها الذاتية بعكس قوة السلطة القابلة للتغيير أو الزوال والضعف. إضافة إلى امتلاك قوة المجتمع من خلال النقابات والتنظيمات المهنية التي تظم اكبر قدر من شرائح المجتمع وهو مصدر هائل للقوة لا ينضب ومتجدد مقارنة بمصدر المال وأدوات القهر.
- الابتكار والإبداع باعتبارها الوعاء الاجتماعي لإنتاج الأفكار والقيم الخلاقة إضافة إلى الثقافة والفن كالمسرح والشعر والنحت والرسم والمخترعات.
- الانفتاح والرغبة في اكتساب المزيد من المعارف والعلوم العصرية واللحاق بركب الحضارة والتطور ومسايرة كل ما هو حديث.
- الاندفاع نحو المستقبل والميل نحوه لذا نجدها الطبقة الأقل استهلاكا لوقتها وجهدها في الانغماس والتقوقع بخنادق الماضي واجتراره وهي بذلك تكون الطبقة الأكثر تحررا من قيود المجتمع المتوارثة وأثقاله التي كثير ما تحدد حركة الفرد وبوصلته (المعيني، ٢٠١٢).

مفهوم الدولة

لغوياً، يعود أصل مفهوم الدولة (State) الى اللغة اللاتينية، وهو مشتق من اللفظة (Status) التي تعني الحالة المستقرة، ومنذ نشأة هذه (الحالة) Status، تم ادخال نوع من التمييز على الوجود الانساني منحه خصوصية تميزه عن وضع وهيمنة الحيوان، ولم تأخذ الكلمة مدلولا سياسيًا الا في العهد الروماني الجمهوري) (جاك باغناز، ٢٠٠٢).

وفي اللغة العربية، ومثلها الفارسية، والكردية، والتركية، لم يظهر المفهوم إلا في أواسط القرن التاسع عشر، أي بعد الاتصال والاحتكاك مع الغرب، وأن لفظ (دال) في العربية، هو جذر وأصل كلمة الدولة المستعملة من قبل معظم الشعوب العربية، واللفظة هي بمعنى انتقال الشيء، وهو معنى قد تكون له علاقة بعملية نشوء الدولة أو بالطابع غير الثابت للسلطات التي تديرها (ابن منظور، ١٩٩٧)، وهو في كل الاحوال يبدو أنه لا يعكس معنى الكلمات اللاتينية والفرنسية والانكليزية التي تمثل أصل المفهوم الحالي.

أما اصطلاحاً، فقد تناولته ثلاثة تصورات هي:

١. احدهم يركز على النظام أو الهيكل القانوني الذي بواسطته تترابط أجزاء المجتمع سياسيًا،
٢. والاخر يركز على ما تمثله الدولة من إمكانيات احتكار السلطة المطلقة (القوة العليا) بواسطة الحكومة،
٣. والتصور الاخير يركز على الأهداف العامة التنظيمية التي تهدف مؤسسة الدولة لبلوغها لصالح المجتمع (محمد علي محمد، ١٩٨٣).

إن اول من استعمل مصطلح الدولة في الفكر الغربي، هو المفكر الايطالي (نيكولو ميكيافللي)، فبعد أن ميز انواع الحكومات والمماليك التي حكمت الجنس البشري في كتابه (الامير)، في الشكل الجمهوري، أو الشكل الملكي، عرف الدولة، أنها كل هيأة يكون لها سلطة على الشعوب (نيكولو ميكافيلي، ١٩٨١).

أما أبرز من بشر بالدولة في العصر الحديث، فهو (هيجل)، إذْ وصفها بـ(الفكرة الاخلاقية) (بهجت قرني،

بدون تاريخ) ويقصد بها الشكل الكامل والنهائي للمجتمع الانساني وهي مشيئة الله على الارض التي تحقق الحرية الكاملة في خدمتها ولا يجد الانسان مكانه أو وظيفته الا اذا افنى نفسه فيها، اما اذا عاش بصفته فردا خارج الدولة، فانه يعيش تائها لا وطن له (روبرت م. ماكيفر، ١٩٨٤).

عرفتها موسوعة السياسة، بالكيان السياسي والاطار التنظيمي الواسع لوحدة المجتمع والناظم لحياته الجماعية وموضع السيادة فيه، بحيث تعلو ارادتها فوق ارادات الافراد والجماعات الاخرى من خلال امتلاكها سلطة اصدار القوانين واحتكار وسائل الاكراه، وورد في الموسوعة نفسها تعريفاً اكثر تحديدا للدولة يصفها بـ(مؤسسات الحكم) (عبد الوهاب الكيالي، ٢٠٠٢).

اما معجم علم الاجتماع المعاصر، فانه عرف الدولة بأنها مجموعة من المؤسسات التي تتضمن الادارة التنفيذية المركزية والمحلية، الشرعية والقانونية التي تضم قوى الشرطة والجيش، تتصرف على انها نسق مؤسساتي، معد لاحتكار السيطرة السياسية واستعمال القانون (معن خليل عم، ٢٠٠٠).

أما عالم الاجتماع ماكس فيبر، وصف الدولة، بالهيأة التي تحتكر الاستعمال الشرعي للقوة في منطقة جغرافية ما (ستسفن دي تانسي، ٢٠١٢)، وأكدَّ إنها مشروع سياسي ذو سمات دستورية، ينبغي ان تفرض نظامها وتتخذ من القسر والاكراه اساساً لبقائها وديمومتها (جاك باغناز، ٢٠١٢).

ووصفها كارل ماركس، بالفكرة المجردة المستوحاة من المجتمع، وحصر المنظر الالماني (فريدريك إنجلز)، وظيفة الدولة بجهاز الجيش والادارة، والمحافظة على الامن والنظام والحقوق المكتسبة للمالكين، وبهذا، فهي دولة الطبقة الاقوى، وان الدولة التمثيلية الحديثة هي آلة يستغل بها الرأسمال العمال الاجراء (عبد الله العروي، ٢٠١١)، بمعنى ان الدولة اداة ممتازة لحفظ مصالح الطبقة الحاكمة (روبرت، ١٩٨٤).

وفي الفكر العربي ورد مفهوم الدولة، بأنها مجتمع منظم في اقليم معين يخضع لسيطرة هيأة حاكمة ذات سيادة ويتمتع بشخصية معنوية متميزة من المجتمعات الاخرى وترتبط بين افرادها رابطة سياسية قانونية، تفرض الولاء لها والخضوع لقوانينها مقابل حمايتها لأرواحهم وممتلكاتهم وحقوقهم كافة التي يقرها دستورهم (عبد الغني عماد، ٢٠١٢).

مفهوم بناء الدولة

بناء الدولة State-Building، يراد به إقامة مؤسسات مستقرة، تهدف لتحقيق التنمية الاقتصادية والثقافية والتحرر وتحقيق الامن وصياغة دساتير وهياكل سياسية تقود عملية التنمية((Beatric Pouligny, 2005).

ثم شاع بعد ذلك استعمال المفهوم للتركيز على إعادة بناء الدول التي تعرضت للانهيار واصبحت مصدرا لتهديد الامن والسلم والاستقرار، وذلك من خلال اعادة هندسة سياسية واجتماعية لها، وعلى هذا النحو، تزامنت عملية البناء مع عملية انهيار كيان الدول، وبروز أخطار تهدد الامن الدولي في مناطق كثيرة من العالم (نصيف جاسم عاتي ٢٠١٦).

وعلى الرغم من أن مفهوم البناء structural، يرجع من حيث الاصل، إلى علم البيولوجيا، بوصفه نمطاً من الخصائص والتفاعلات والعلاقات بين الافراد الذي يقوى لبقاء المجتمع حيا مستمرا (نصر محمد عارف، ٢٠٠٢)، فأن التقرير الاوربي للتنمية عام ٢٠٠٩، عرف عملية بناء الدولة، أنها عملية بناء شرعية مؤسسات الدولة وقدرتها على تقديم الخدمات الأساسية لمواطنيها الأمن، والعدالة، وسيادة القانون فضلا عن التعليم والصحة التي تلبي جميعها تطلعات المواطنين (سان دومنيكو دي فيسولي، ٢٠٠٩)، وعرفتها مؤسسة التعاون الاقتصادي، أنها عملية ذاتية لتعزيز قدرات ومؤسسات وشرعية الدولة من خلال علاقاتها بالمجتمع (كلير كاستيليو، ٢٠١١).

وعرفها عالم الاجتماع الامريكي تشارلز تيلي، أنها عملية إقامة منظمات مركزية مستقلة ومتمايزة، لها سلطة السيطرة على أقاليمها، والتنظيمات شبه المستقلة (Mohammed Ayoob, 1992).

وعرفها عالم السياسة الامريكي فرانسيس فوكوياما، أنها إيجاد مؤسسات حكومية جديدة، وتقوية المؤسسات القائمة، والكيفية التي وجدت فيها لتؤدي وظائفها على ما يرام (فرانسيس فوكوياما، ٢٠٠٧).

في ضوء هذا، يتبين أن عملية بناء الدولة تقع في المقام الاول يقع على عاتق المجتمع وتنطوي على جهود متبادلة بين جماعاته المختلفة والدولة، وتأثير فعل كل منهما في الاخر، إذ تتضمن هذه العملية نوعين من المتغيرات: الاول، يقع ضمن مسؤولية الدولة، ونخبها السياسية وتشتمل على، القدرة الوظيفية، والقدرة الاقتصادية، والقدرة الايديولوجية، والاخر، يتضمن الشعور بالانتماء المشترك للدولة مع الحفاظ على الخصوصيات الثقافية (محمد السيد سعيد، ١٩٨٦).

بناءً على ما تقدم، نخلص أن مفهوم بناء الدولة هو عملية بناء مؤسسات تعكس قيم الفاعلين وتصوراتهم، فما نعنيه ببناء الدولة، عملية تشكيل مؤسسات الدولة وتشريعاتها ونظامها السياسي من دستور، وحكومة، وجهاز بيروقراطي، ومؤسسات عسكرية ومدنية، وفق الاليات الديمقراطية، لتلبي متطلبات جماعاتها الثقافية، وتحقيق الاستقرار.

مفهوم الدولة المدنية

أنَّ الدولة المدنية مفهوم مركب من لفظتين: لفظة الدولة، وهو مفهوم سياسي وقانوني، يشير لمجموعة من الأفراد (الشعب)، يعيشون في إقليم محدد(الأرض)، ويخضعون لسلطة سياسية حاكمة(الحكومة)، بمعنى انها تتكون من عناصر ثلاثة (أرض، شعب، ومؤسسات). ولفظة المدنية، وهي في اللغة، مصطلح انكليزي Civil يترجم للغة العربية إلى (مدني)، وقد وجد له العديد من المعاني منها، المتمدن، المهذب، اللطيف، والمجامل (نصيف جاسم عاتي عريبي، ٢٠١٦).

وينظر له ايضا، نسبة إلى المدينة، أو نمط الحياة في المدينة، المرادفة للحضارة (نصر محمد عارف، ١٩٩٤).

اما اصطلاحا، فالمفهوم يشير حسب ما جاء في القاموس الامريكي، وقاموس وبستر في اللغة الانكليزية، الى كل ما يتعلق بشأن الشخص والمواطن العادي، أو حياة المجتمع المختلفة في ذلك أو المتمايز عن السلكين الكهنوتي والعسكري (نصيف جاسم عاتي ، ٢٠١٦).

من هذا، يبدو أنَّ استعمال الغربيين للمصطلح يحمل وراءه معنى ومفهوماً ثقافياً غربياً يستحضر ثنائية (المدني) و(الديني) إلى جوار (العسكري) المعروف والمتفق عليه، وهذا الاستعمال هو في الواقع السبب الرئيس في اللبس والغموض والتعدد الذي اكتنف مفهوم الدولة المدنية في استعمالات اللغة العربية اليومية فهي تستعمل في كثير من الأوساط الثقافية في مقابل:

١. البداوة، وهنا تعرف الدولة المدنية، أنها الدولة المتحضرة التي تنتشر فيها مظاهر الحضارة العمرانية والثقافية في مقابل الدول المتخلفة حضاريا.
٢. العسكرية، وهنا توصف الدولة المدنية حسب نظام الحكم فيها وتعرف بالدولة التي تحكم بواسطة نظم سياسية دستورية قانونية ديمقراطية وليس عن طريق الانقلابات العسكرية وحكم العسكر والاستيلاء على السلطة بقوة السلاح (نصر محمد عارق، ١٩٩٤).
٣. الدينية، فيقال العلوم المدنية مقابل العلوم الدينية، ولكن ليس لمصطلح الدولة المدنية كمقابل للدولة الدينية مفهوم واحد، بل تعددت مفاهيمه باختلاف مستعمليه، وباختلاف نوع الدولة الدينية التي استخدم المصطلح في مقابلها.

وقد وصفت الدولة المدنية بالدولة الاتحادية التعددية، التي تعني عدم هيمنة جماعة او طبقة أو منظمة على المجتمع، بمعنى وجود مؤسسات غير متجانسة في المجتمع

وتم إطلاق مصطلح الدولة المدنية على الدولة التي مصدرها الشعب، ومثالها الدولة الأوروبية المعاصرة القائمة على مفاهيم وآليات إجرائية وادارية وفكرية وسياسية مثل، المواطنة المتساوية، والديمقراطية كصورة تطبيقية من صور الحرية والمساواة وكذلك دولة المؤسسات واستقلالية القضاء، ومنظمات المجتمع المدني، والتعددية، والقبول بالآخر، والتداول السلمي للسلطة، وحرية الصحافة، وتبعية الجيش للدستور والانتخابات... إلخ (ريتشارد هيجوت، ٢٠١١)..

وفي الفكر العربي، واجهت الدولة المدنية انقساماً بين القبول والرفض، فالرافضين لها يرون أنها مفهوم غربي مستورد على الثقافة العربية، وهي متعارضة مع الدين، ويعرفها، الدولة التي تستقل بشؤونها عن تدخل الدين، وتضع قوانينها للمصالح والانتخابات والأجهزة، ولا تخضع لتدخلات الاديان، وهو ما يعني أن الدولة المدنية هي الدولة العلمانية، وهذا ما وجد سائداً في معظم المجتمعات العربية وتغذيه أنظمتها السياسية (محمد عابد، ١٤٢٧ هـ).

المبحث الثالث: الاطار النظري

الكفاءات والطبقة الوسطى

غالبا ما تقسم المجتمعات الى طبقات متعددة اعتمادا على المعيار الذي يعتمد في التصنيف. ولكن اغلب المصنفين المعنيين ببناء الدولة والدور السياسي المؤثر للفرد بالمجتمع، اعتمدو على طبقة عليا او طبقة حاكمة او برجوازية تضم كبار مسؤولي الدولة والاقطاعيين وكبار التجار والصناعيين واصحاب البنوك (الذين يملكون السطوة على السلطة)، وطبقة فلاحين وعمال والاجراء الاخرين الذين ينالون قوتهم بجهدهم اليومي، ودورهم

السياسي يتبع ارباب العمل او السياسيين الكبار، وطبقة من صغار الموظفين والحرفيين والباعة ذوي الدخل الكافي لمعيشتهم وهؤلاء يهتمون بالسياسة ويميلون لمعارضة اجراءات الدولة المؤثرة على حياتهم وتنشط لديهم النقابات والاضرابات او المضاهرات، وطبقة رابعة من كبار الموظفين واصحاب الشهادات وصغار الصناع والتجار وهؤلاء اكثر قربا من اصحاب القرار واكثر تاثيرا عليهم. اما الدراسات التي تناولت المجتمع العراقي فان اهمها قام بتصنيف المجتمع الى ثلاث طبقات، العليا هم اصحاب القرار في الدولة والوسطى وهم الطبقة المثقفة ابتداءا من طلبة الجامعات الى حملة الشهادات العليا وضباط الجيش والتجار والصناعيين وكبار الحرفيين (المعيني، ٢٠١٢).

وبهذا الخصوص ترى الباحثة ان الكفاءات العلنية والثقافية والابداعية يمثلون صفوة الطبقة الوسطى في المجتمع العراقي بل هم قادة الطبقة الوسطى والمؤثرين فيها ولايجوز اخفاءهم بالطيف الواسع للطبقة الوسطى بل يجب تسميتها بطبقة الكفاءات والطبقة الوسطى في المجتمع.

دور الكفاءات والطبقة الوسطى في اقامة وادارة الدولة المدنية في المجتمعات المتقدمة

ان دور الكفاءات والطبقة المتوسطة كان حاسما في نجاح المجتمعات من خلال تراجع دور الدولة وتخليها تدريجيا عن كثير من أدوارها المركزية لصالح مؤسسات المجتمع المدني التي تسيطر عليها وتقودها فعليا الطبقة المتوسطة، وانكمشت وظائف الدولة على حماية المجتمع والدفاع عنه ضد العدوان الخارجي.

وفي المجتمعات النامية أو المتأخرة، نجد أن الموجه الأولى من الاستقلال السياسي يعود الفضل فيه إلى طبقة الكفاءات والطبقة المتوسطة من خلال الدور الذي قام المثقفون والكتاب والطلبة في قيادة حركات التحرر الوطني، والتغيير الذي قاد معظمه ضباط الجيش والتي حولت كثير من الأنظمة الملكية إلى أنظمة جمهورية، بغض النظر عما آلت إليه الأمور في نهاية المطاف.

إن الطريق أمام هذه الطبقة في مثل هذه المجتمعات شائك وطويل وكشأن جميع الأفكار الجديدة ستصطدم بكثير من العراقيل، ولكن إذا كانت المقدمات علمية وصحيحة فلا شك إن النتائج والمخرجات ستكون صحيحة، لذا فان حشد وتعبئة هذه الطبقة وانتشالها من مستنقع الولاءات الفرعية التي تخندقت فيها نتيجة اليأس والإحباط وتكرار الفشل وزجها من جديد في مشروع يكونوا هم رواده يحتاج الى ما يلي:

أولا: تأسيس نمط جديد من الصراع داخل المجتمع بين جبهتين وخندقين، الخندق الأول يتجسد في التخلف قيما سائدة وشخوصا ومؤسسات والخندق الثاني المستقبل كمنظومة قيم عصرية جديدة ومؤسسات تقودها رموز جديدة من الأطباء والمهندسين والمعلمين وأساتذة الجامعات والمحامين والفنانين الشباب كقادة يقتدى بهم للمجتمع.

ثانيا: تنظيم أدوات هذه الطبقة المتمثلة بالنقابات المهنية والاتحادات الموزعة على كافة مفاصل المجتمع وزواياه، والتركيز على الطلبة والإعلاميين الشباب الذين يمثلون في هذه المرحلة رأس الحربة في حشد الرأي العام (المعيني، ٢٠١٢).

دور الكفاءات العراقية في بناء الدولة المدنية

العراق من البلدان النامية التي هاجر مبدعوها وكفاءاتها بسبب ما عانت من تسلط الانظمة الشمولية ومن الحروب الطويلة المدمرة ومن حصار استمر ١٣ سنة ثم من تسلط والاحزاب المتنفذة بعقائدها التي لاتولي الكفاءات اي اعتبار.

ولابد من المرور على شيء من ممارسات النظام الدكتاتوري البائد في حجره للفكر والثقافة ومطاردة المفكرين والأدباء والشعراء والفنانين المعارضين والمتقاطعين معه ثم يأتي الاحتلال الأمريكي الغاشم على الأخضر واليابس بتوجهه الدعوة للتنظيمات الإرهابية كالقاعدة ومن على شاكلتها ليقاتلها على الأراضي الوطنية العراقية هذه الدعوة التي شجعت وساعدت ودعمت ظهور التيارات التكفيرية والمتطرفة ودخلت دول الجوار الإقليمي على الخط عندما وجدت أبواب العراق مشرعه إمامها ومفتوحة على مصراعيها بلا رقيب بعد أن اختفت عن الساحة التيارات الفكرية والثقافية الوطنية الناضجة وفرغت حتى ظهور الأحزاب والتيارات السياسية التي سرعان ما دخلت في صراعات ومواجهات بينيه جعلت النخب الثقافية والوطنية العراقية تختفي نهائيا. و استمرت الصراعات والتصفيات بعد أن أدخلت البلاد في حروب طائفية مذهبية عنصرية راح ضحيتها مئات الآلاف من العراقيين الأبرياء وشرد وهجر إضعافهم بعد أن اثر تراجع النخب الثقافية والفكرية والسياسية وغيابها عن المشهد الوطني (طالب الشمري، ٢٠١٧).

لذلك فان العمل على الحفاظ على ما تبقى داخل العراق من الكفاءات واعادة ما يمكن من الكفاءات المهاجرة الى البلد لتقوم بنقل الخبرات والتجارب التي اكتسبتها في بلاد المهجر، وهذا يتم من خلق الفضاء الامن الكريم المغطى قانونيا لحماية الكفاءات وضمان عيشهم الكريم ومشاركتهم الفاعلة في بناء مؤسسات الدولة عموما.

كما يتعيين على الكفاءات والمبدعين العمل والسعي المتواصل والمساهمة الفاعلة في توفير الارضية اللازمة وتحقيق الاجواء الملائمة للعمل الجاد وذلك بمطالبة السلطة السياسية بوضع برنامج وطني طموح لاعمار العراق ونهضته ودعوة المخلصين من أصحاب الكفاءات داخل البلد وخارجه للمساهمة فيها بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية والقومية والطائفية وعلى أساس مبدأ الشخص المناسب في المكان المناسب.

ان التحديات التي تواجه العراق تكمن في الفوضى الادارية والسياسية وتسلط أفراد وجماعات غير قادرين على ادارة شؤون البلاد، والتي تعطى الاولوية لمصالحها الحزبية والفردية الضيقة ولاتهمها مصالح الوطن العليا، وتفشي الفساد الاداري والمالي من أعلى المستويات الى أدناها. لذا فانه لا يمكن أن يسمح للعقول والكفاءات والطاقات المبدعة المهاجرة بالعودة الى البلد، لان في عودتهم تهديدا مباشرا لمصالح ومواقع غير الاكفاء المتسلطين على مواقع القرار، وحتى لو عادت تلك الكفاءات في مثل هذه الظروف فانهم سوف يعيشون حالة الصراع مع المسؤولين غير الاكفاء. لذلك لابد من المطالبة بتطوير القيادات والادارات لمؤسسات الدولة واستبعاد المسؤولين الذين عينوا على وفق الولاءات الحزبية والمحاصصة الطائفية، وضرورة اناطة رئاسة هذه المؤسسات الى كفاءات مستقلين من أصحاب الخبرات وبالطرق الديموقراطية. ويتعين على الكفاءات، المطالبة بالعمل على تشريع قانون خاص برعاية الكفاءات العراقية في الداخل أولاً، مع وضع الحلول للمشاكل المتعلقة بعودة كفاءات الخارج بما فيها السكن واحتساب الخدمات الوظيفية بهدف تسهيل عودتهم وضمان استقرارهم، مع معالجة صيغ التعينات والتعاقد معهم للعمل في الجامعات والمؤسسات الثقافية أو في المصانع والمعامل والمشاريع التنموية. وكذلك تقديم الدعم اللازم بتوفير المنح المادية والتسهيلات الضرورية لتأسيس مشاريع متخصصة في المجالات العلمية والاقتصادية بدلاً من اللجوء الى الجهات الاجنبية، بغية خلق الارضية السليمة لعودة الكفاءات وخلق القناعة والاطمئنان لديهم بوجود المناخ الملائم للاستقرار والعمل دون تدخلات وفرض الوصايات.

التوصيات

١. ضرورة فتح حوارات مستمرة حول كيفية الاستفادة من الكفاءات لتحديد شكل الدولة المناسبة واحترام التنوع الثقافي والاجتماعي والتطلع لنظام مدني جديد يستثمر كفاءاته لخدمة المجتمع.
٢. الايمان بأن العراق دولة متعددة الثقافات والاديان وان المواطنة والكفاءة هي المعيار الوحيد في اختيار القيادات.
٣. تشريع قوانين تؤكد على إرساء النظام المدني، والتداول السلمي للسلطة التي تعتمد على الكفاءات وليس على الولاءات.
٤. تنظيم مؤتمرات وورش عمل وطنية لدراسة ومناقشة تجارب دول العالم التي نجحت في استثمار كفاءاتها في ارساء قواعد الدولة التي تقدم افضل الخدمات الى المواطن والتي استطاعت استقطاب الكفاءات ووفرت لهم البيئة المناسبة للابداع.
٥. انصاف حقوق الكفاءات السياسية والاقتصادية والامنية ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب وإقرار جميع القوانين والتشريعات التي تعمل على رفع الظلم الاجتماعي والسياسي الذي لحق بالكفاءات العراقية جراء سياسات الانظمة السابقة.
٦. تشريع قوانين تعاقب من يحاول التضييق اوتهديد الكفاءات العراقية.

المصادر

١. ابن منظور (١٩٦٨)، "لسان العرب"، ج٢، بيروت، دار بيروت للطباعة والنشر، مجلد (٩)، ص ٤٣١. .

٢. بركاني صبرينة (٢٠١٥)، "دور إدارة الكفاءات في تنمية الموارد البشرية- دراسة حالة وحدة بناء الهياكل المعدنية المصنعة- أم البواقي" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي -أم البواقي- الجزائر، ص ٥٢.

٣. بهجت قرني (١٩٨٩)، "وافدة، متغربة، ولكنها باقية، تناقضات الدولة العربية القطرية" في مجموعة باحثين: الامة والدولة والاندماج في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ج١، ص ٥٣.

٤. الجابري، م. "الدولة المدنية"، جريدة الوطن، (يومية)، الكويت، العدد (٢٠٥٣)، ١٤٢٧/٤/١٦، على الرابط: http://alwatan.kuwait.tt/pdfhome.aspx.

٥. جاك باغنار (٢٠٠٢)، "الدولة مغامرة غير اكيدة" ترجمة: نورالدين اللباد، القاهرة، مكتبة مدبولي، ص١٢.

٦. حمدي ابو القاسم (٢٠٠٤)، "تنمية مهارات الافراد ودهورها في دعم الميزة التنافسية للمؤسسات" رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص ٣٢-٣٣.

٧. رفعت عوض الله "الدولة الدينية والدولة العلمانية"، موقع حركة مصر المدنية، ١٢/٢/ ٢٠١٢ ، بحث منشور على الرابط :. http://civicegypt.org/?p=30252

٨. روبرت.م. ماكيفر (١٩٨٤)، "تكوين الدولة" ترجمة: حسن صعب، بيروت، دار العلم للملايين، ط٢، ص٤٨٤.

٩. ريتشارد هيجوت (٢٠٠١)، "نظرية التنمية السياسية" ترجمة: حمدي عبد الرحمن ومحمد عبد الحميد، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية، ص٢٣٩.

١٠. سان دومينيكو دي فيسولي (٢٠٠٩)، "التغلب على الهشاشة في إفريقيا" مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، التقرير الأوروبي حول التنمية لعام٢٠٠٩، ص٢٠.

١١. ستيفن دي تانسي (٢٠١٢)، "علم السياسة الاسس"، ترجمة: رشا جمال، بيروت، الشبكة العربية للابحاث، ص٦٦.

١٢. الشمري، ط. (٢٠١٧) " لماذا تحول العراق إلى بيئة طاردة للكفاءات ؟؟" مقال منشور في موقع كتابات الالكتروني https://kitabat.com، ٢٠١٧/٨/٧.

١٣. صلاح كرميان (٢٠٠٩)، "السبيل الامثل لمساهمة الكفاءات في إعادة بناء العراق" مقال منشور في موقع قراءات برقم ٢٠٥٩، ص٤ .

١٤. طارق متري واخرون (٢٠١٣)،"الدولة المدنية السياق التاريخي، تطور المصطلح، والمقاربات الراهنة بعد الانتفاضات العربية"، (ندوة)، بيروت، معهد عصام فارس للسياسات، الجامعة الامريكية، ص١٣.

١٥. عبد الغني عماد (٢٠١٢)، "الاسلاميون بين الثورة والدولة، اشكالية انتاج النموذج وبناء الخطاب"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص٣١٥.

١٦. العروي، ع. (٢٠١١)، "مفهوم الدولة، المغرب"، ط٩،المركز الثقافي العربي، ص٨٢.

١٧. فرانسيس فوكوياما (٢٠٠٧)، "بناء الدولة: النظام العالمي و مشكلة الحكم و الإدارة في القرن الحادي و العشرين"، ترجمة: مجاب الإمام، الرياض، العبيكان للنشر، ص٣٥.

١٨. كلير كاستليليو (٢٠١١)، "بناء دولة تعمل من اجل النساء، إدماج النوع الاجتماعي في عملية بناء الدولة خلال مرحلة ما بعد الصراع"، ورقة عمل مقدمة حول مشروع بعنوان: تعزيز مواطنة النساء في سياق بناء الدول، مؤسسة فرايد، ص٥.

١٩. الكيالي، ع. (٢٠٠٠)، "موسوعة السياسة"، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات، ج٢، ص٧٠٤.

٢٠. محمد السيد سعيد (١٩٨٦)، "الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية"، عالم المعرفة ١٠٧، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، ص١٠١.

٢١. محمد علي محمد (٢٠٠٠) "اصول الاجتماع السياسي"، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص١٩٠.

٢٢. معن خليل عمر (٢٠٠٠)، "معجم علم الاجتماع المعاصر"، عمان، دار الشروق،ص٤٠٠.

٢٣. المعيني ، خ. (٢٠١٢) " دور الكفاءات الوطنية في بناء الدولة المدنية"، موقع الفرات لاخباري، مقالات، ٢٠١٢/٩/١، http://www.alforat.info/index.php?page=article&id=9516 .

٢٤. نصر محمد عارف (١٩٩٤) "الحضارة، الثقافة، المدنية، دراسة لسيرة المصطلح ودلالة المفهوم"، ط٢،عمان، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ص٣٣.

٢٥. نصر محمد عارف (٢٠٠٢)، "إبيستيمولوجيا السياسة المقارنة، النموذج المعرفي، النظرية، المنهج"، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ص٢٢٣.

٢٦.نصيف جاسم عاتي عريبي (٢٠١٦) "التنوع الثقافي وبناء الدولة المدنية في العراق-دراسة سوسيولوجية"، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد-كلية الاداب، ص٣٢.

٢٧. نيكولو ميكيافلي (١٩٨١)، "الامير"، ترجمة: خيري حماد، ط١١،بيروت، منشورات دار الافاق، ص٥٤.

28. Beatrice Pouligny (2005) "State Building in Securite International, Critique International" , p. 119 .

29. Mohammed Ayoob (1992), The Security Predicament Of The Third World State, In Job, Brian (ed.) National security Of Third World States, Colorado: Lynne Rienner Publishers, p. 68.